ما وراء الأسلحة واللحى
حكم داعش المحلي في سوريا

رنا خلف
جامعة سانت أندروز، إسكتلندا (المملكة المتحدة)

مقدمة

يمثِّل الوضع الحالي في سوريا قوى حكم معقَّدة، ويوصف النزاع المستمر فيها بأنه مزيج من حروب إقليمية ودولية بالوكالة، وحروب أهلية، وثورة شعبية ضد الاستبداد. وبين فشل الدولة واقتصاد الحرب، حوَّل هذا المجتمع المدني في سوريا إلى (مجتمع نزاع)؛ ميدان تتعايش فيه قوى عديدة، مدنية وغير مدنية وتتنافس؛ لذلك يتشكَّل الحكم في سوريا من قبل مصالح محلية ودولية، إضافة إلى قوى مدنية وغير مدنية (خلف، 2014م).

والقوى المدنية عنصر رئيس من مجتمع مدني متجدِّد في سوريا. على كل حال، تعدُّ فاعليتها، وأدوارها والتحديات التي تواجهها مختلفة جدًّا عن تلك الموجودة في دول ديمقراطية يسودها السلام، لقد أثارت (لجان التنسيق المحلِّية) وحركات اجتماعية محلية عصيانًا مدنيًّا ضد استبداد يمثِّله النظام، والمحاكم الشرعية، والجماعات المسلحة، وجناة أقوياء آخرين. لقد أخَّرت ظهور تصدعات مجتمعية بين مكوِّنات عرقية وطائفية، في حين عملت أخرى على تحقيق السلم وحل النزاعات، وسلَّط صحفيون مواطنون الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، وقد خفَّفت (المجالس المحلية) من معاناة البشر

بملء الفراغ الذي خلفه غياب الحكومة بتقديمها خدمات عامة أساسية. لقد قدَّمت منظمات إنسانية محلية الطعام والمأوى لأشخاص متضرِّرين، في حين عملت مجموعات أخرى على مشروعات عدَّة تتعلق بزيادة الوعي والحماية والتنمية وحقوق الإنسان، وهذا غيضٌ من فيض (خلف وآخرون، 2014م؛ خلف، 2014م). والتحديات التي تواجه هذا المجتمع المدني الناشئ عديدة، وعلى الرغم من أن هدفه كان الترويج لمستقبل يتضمَّن دولة ديمقراطية، فإن ذلك تحوَّل إلى الاستجابة للنزاع واحتياجاته الإنسانية الملحَّة أولًا (خلف وآخرون، 2014م). وفي هذه الأثناء، يبقى ضعيفًا ومشتَّتًا ومقيَّدًا تمامًا، ويُعزى ذلك إلى قضايا بنيوية تواجهها عادة مجتمعات مدنية ترزح تحت قوانين استبدادية، إضافة إلى قيود جديدة مثل افتقارها إلى الأمن، والموارد، والدعم في مواجهة قوى غير مدنية. (خلف، 2014م).

وتبدو القوى غير المدنية في النزاع السوري أقوى من نظيراتها المدنية، وتتضمَّن جماعات لا تشاطرها قضايا عامة وقيم التسامح، والعدل، ونبذ العنف... إلخ، التي تميِّز (المدني) في مجتمع مدني (فيشر، 2006م). وعلى الرغم من أن المجتمع غير المدني لديه مال، وسلاح، وسلطة، فإن شبكاته تمتد خارج سوريا لتضم أطرافًا في دول أخرى، ويبدو هذا جزءًا من برنامج الحروب الجديدة حيث لا يكون العنف موجَّهًا نحو (العدو)، إنما يستخدم في توسيع شبكاتها للسيطرة على أراضٍ بطرق سياسية وعسكرية (كالدور، 2003م). ووسيلة تلك القوى هي الرعب والعنف ضد المدنيين، وهي الإستراتيجية المعتمدة في حربها (كالدور، 2003م)، والقوة الناعمة مهمة أيضًا في أساليبها.

والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هي إحدى أكثر تلك التنظيمات غير المدنية قوة في سوريا، فهي جماعة جهادية مهيمنة تتلاعب بعدم استقرار البلاد لإنشاء خلافة – دولة إسلامية عالمية واحدة قائمة على

الشريعة (زاكري لوب، 2014م). يقال إن الجماعة قد ظهرت في عام 2006م بعد الغزو الأمريكي للعراق، ويبدو أنها نتاج الدولة الإسلامية في العراق، وأنشأتها مجموعات عدَّة مرتبطة بالقاعدة أو متحالفة معها (كفير، 2014م). ولا تزال قضية ارتباط داعش بالقاعدة خارج نطاق العمل والموارد المشتركة مثيرة للجدال (كفير، 2014م). على كل حال، ظهرت عداوة شرسة إلى العلن بينهما في نيسان 2014م (زيلين، 2014م)، وقد أصبحت داعش منذ ذلك الوقت أكثر تطرفًا من القاعدة، أما الاختلاف بينها وبين القاعدة فيتمثل في أن داعش تسعى إلى توسيع سيطرتها على الأرض، وفرض دولة (أمر واقع) في المناطق الحدودية بين سوريا والعراق. (زاكري لوب، 2014م).

لقد أثارت وحشية داعش وقدرتها على الحكم والتوسُّع قلق المجتمع الدولي الذي يبقى عاجزًا عن التعامل معها بفاعلية. وحاليًّا، يستمر تحالف بقيادة الولايات المتحدة يتكوَّن من أكثر من (64) دولة ومجموعة في شن غارات جوية في سوريا والعراق ضدها وضد جماعات إسلامية أخرى بهدف إضعاف التنظيم (ناشيونال بوست، 2014م). وعلى كل حال، وفقًا لناشطين محليين على الأرض، لا يفيد هذا إلا في توسيع شرعية داعش1. لقد أبدى بعض المحليين منذ ذلك الوقت دعمهم للجماعة؛ لأن الغارات لم تضر سلامتهم وسبل عيشهم فقط، إنما عرَّضتهم لخطر أكبر نتيجة قصفهم من قبل التحالف والنظام كليهما. وروَّج هذا لداعش بوصفها الجماعة الرئيسة التي توفِّر لهم نوعًا من الحماية في تناقضٍ صارخ مع المجتمع الدولي، الذي يُتصوَّر على أنه ينتهك قيم حقوق الإنسان التي لم تُترجم أبدًا إلى أي فعل لحمايتهم، بخاصة مع استمرار استهدافهم من قبل النظام. لقد وسَّع هذا قبول داعش، ومن ثَم قدرتها على الحكم؛ لذا من دون فهم وافٍ لوسائل حكم داعش على الأرض، لن تكون هناك سياسات فاعلة ذات تأثيرٍ يذكر، ومن المهم أولًا فهم كيف تستخدم داعش القوة الناعمة، خارج نطاق العسكرة، لتحكم سكانًا محليين في مناطق تسيطر عليها.

نموذج الحكم في أثناء نزاع

تشير دراسات عن جماعات متمرِّدة في الصراع إلى أنه «من أجل أن تحكم قوة معيَّنة، يجب أن يمتثل المحكوم لها». (كيستر و إل. سلانتشيف، 2014م). والإكراه عامل رئيس في فرض الإذعان؛ لأن السلامة الجسدية والأمن الغذائي قد يُقدَّمان على اهتمامات أخرى. وعلى كل حال، يتمتع المدنيون حقًّا بفسحة للمناورة فوق مستوى معين، وبوصفهم قوى سياسية، لديهم أولويات ويستطيعون المقاومة وتكوين أدوات حكم حاكمهم.

ويستفيد النموذج المطوَّر في هذه الدراسة من ثلاث أدوات حكم رئيسة يبدو أنها تسهِّل إمكانية حكم قوى محلية من دون إكراه، وهي الفاعلية، والشرعية، والأمن. وفي أثناء أي نزاع، تنظر قوى محلية إلى هذه العوامل نظرة تختلف عن نظرة نظرائها الدوليين[2]؛ قضية كفيلة بتفسير فشل القوى الدولية في التعامل مع أوضاع النزاع. وعلى المستوى المحلي في أوقات النزاع، وبناءً على الأدبيات المتوافرة. (بريكرهوف، 2005م؛ إدواردز، 2010م؛ ماك جنتي، 2011م؛ روبرتس، 2011م؛ زوليك، 2008م؛ خلف، 2014م)، تحدِّد هذه الدراسة تلك العوامل على النحو الآتي:

الفاعلية: يتعلق هذا بالتقديم المنتظم والمنصف للحاجات الأساسية؛ مثل الكهرباء والماء والطعام والوظائف... إلخ، وتمتد أيضًا لتغطّي موارد أكثر ديمومة مرتبطة بتجديد الدورة الاقتصادية وفرص الرزق.

الأمن: يرتبط هذا بالقدرة على توفير سلامة أرواح المدنيين، ويتطلَّب الأمر فرض أمن ونظام على الأرض بطريقة منتظمة لتحقيق هذا الهدف تحديدًا، ويمكن إنجاز هذا بإنشاء وظائف الدولة ذات الصلة وإدارتها المتمثِّلة في شرطة، ونظام قضائي، وجماعات مسلَّحة، ويمتد هذا المبدأ أيضًا إلى الدفاع

عـن البنيـة التحتيـة ومـوارد الرزق، مثـل كبلات الكهربـاء، وخطـوط الأنابيب، والطرق، والمنازل في مواجهة السرقة والتخريب.

الشـرعية: يشـير هذا إلى تعقيد اجتماعي أو مجموعة معقَّدة من المعتقدات والقيـم (داخلية وخارجية) تحكم علاقـات الدولة-المجتمع. وتتضمَّن علاقات، وعمليات، وإجراءات، ويعدُّ جزء منها أيضًا الشرعية المرتبطة بالسلطة القانونية التي تتعلَّق بتقديم خدمات أساسية وتدابير أمنية بطريقة مسؤولة للمواطنين.

القوى المحركة لحكم داعش[3]

الإكـراه: لقـد اسـتخدمت داعش، ولا تـزال، الإكـراه اسـتخدامًا مباشـرًا وغير مباشـر في توسـيع سـيطرتها في سـوريا؛ ففي الرقة- مثلًا- قضت داعش علـى الجماعـات المسـلحة المحلية كلها إمـا بطردها من المدينـة أو إرغامها على الاستسـلام لهـا عـن طريـق البيعة[4] (خلـف، 2014م)، وتسـتمر داعش أيضًا بإنـزال عقوبات قاسـية بأفراد أو جماعات تعارضها، وهذا هو مصير ناشـطين عدَّة في المجتمع المدني كانوا قد سُـجنوا، أو قُتلوا، أو أُجبروا على مغادرة المدينة (خلف وآخرون، 2014م). ويعدُّ عقاب داعش الوحشي والعلني لضحاياها نوعًا غير مباشـر من الإكراه وتحذيرًا من قسـوتها ضد الذين لا يذعنون لها، وكانت المجازر البشـعة التي اقترفتها ضد عشـيرة الشـعيطات التي قاومتها[5] متعمَّدة لإظهار قوتها القهرية، وضمنت أن تسعى قبائل أخرى إلى إعلان البيعة لداعش أو عقـد صفقـات عن طريق التفاوض معها، وامتـدت في تلك الأثناء آليات إكراه داعش إلـى الجبايـة الإلزاميـة لضرائب، ومصـادرة منـازل، والتلاعب بموارد الـرزق، والسـيطرة علـى مـوارد مثـل النفـط، وهـذا غيضٌ مـن فيض. إن عدم الإذعان ومقاومة داعش خطير ومكلف جدًّا للسكان المحليين.

وعلى الرغم من أن خياراتهم لا تخلو من إكراه، يبدو في بعض الحالات أن المدنيين فضَّلوا عن طيب خاطر الامتثال لداعش، بدلًا من جماعات مسلحة قوية أخرى، وفي المعارك الأخيرة في دير الزور بين داعش وجبهة النصرة (جماعة مرتبطة بالقاعدة)، اختار السكان المحليون، ومنهم مقاتلو الجيش السوري الحر، عدم تأييد أي من الجماعتين المتنازعتين، وعندما استولت داعش على المدينة لاحقًا، استطاعت أن تظفر بولاء المحليين، ولم يكن العامل الرئيس في ذلك قسوتها فقط، إنما قدرتها الأفضل أيضًا من نظيراتها - سواء أكانت جماعات مسلحة أخرى أم مجالس محلية - على أن تكون أكثر فاعلية وضبطًا للأمن على الأرض أيضًا، وفي دير الزور وقبل غزو داعش، كانت جبهة النصرة تدير حكمًا قويًّا في المدينة. وعلى كل حال، شلَّ الفساد قدرة النصرة على أن تكون فاعلة في تقديم خدمات عامة وأمن على الأرض، وبدت داعش مقارنة بها بديلًا أكثر شرعية وحيوية بين الشرَّين. وعلى هذا النحو، يمكن تقويم أدوات حكم داعش غير القهرية كما هو موضح أدناه.

الفاعلية: ينتج من الفاعلية في توفير الخدمات زيادة الولاء لأولئك الذين يحكمون والخضوع لهم، وهذا يجعل حكم الحاكم أكثر قبولًا، وتخفِّف الفاعلية الاستياء من زيادة بسيطة في الإكراه، وقد تُنتج حتى دعمًا طوعيًّا لها (كيستر وإل. سلانتشيف، 2014م). وداعش مثال نموذجي فيما يتعلق بالقوى الفاعلة في النزاع السوري، وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكم في سوريا، وتوصف الدولة الإسلامية بأنها الجماعة الأكثر فاعلية ومقدرة في تقديم خدمات اجتماعية رئيسة للسكان المحليين، ويُعزى هذا إلى مؤسساتها المنظمة جيدًا التي تحكمها مجموعة قوانين صارمة وتدعمها موارد ضخمة.

وتغطي داعش عن طريق محكمتها الشرعية مجالًا واسعًا من عمل الدولة التنفيذي في الرقة، ويتراوح هذا من تقديم خدمات عامة ومساعدات إنسانية،

إلى تطبيق نموذجها الخاص من نظام القانون والعدالة، إلى السيطرة على المظاهر الأخرى من حياة المواطنين، وتتضمَّن الأخيرة سياسات إسكان، وقوانين تجارية، وعلاقات مدنية... إلخ. ولدى محكمة داعش الشرعية مكاتب وموظفون دائمون لإنجاز مجموعة متنوَّعة من وظائف الدولة، وتغطي حتى علاقات قبلية عن طريق مكتبها العشيري للتنسيق مع أفراد العشائر، ومنع أي جهود إقليمية من تنظيم القبائل ضدها (حسان، 2014ب). وفي الوقت نفسه، كانت قد دعمت محكمتها الشرعية بـ(الشرطة الإسلامية) (خلف، 2014م)، التي تضمن فاعلية سياساتها وقوانينها وتطبيقها، ويدعم هذه الشرطة جيش قوي شبيه بما لدى الدول، ويتكوَّن أساسًا من مهاجرين جاؤوا من أنحاء العالم كله للقتال من أجل (الدولة الإسلامية).

وعلى الرغم من هذا، نظرًا إلى أن تقديم هذه الخدمات مكلف، وأنها دولة عميقة، تمكَّنت داعش من توسيع مواردها خارج نطاق تمويلها العابر للحدود، وتعتمد الجماعة على اقتصاد حرب مخطَّط جيدًا؛ فهي تعيش على الموارد التي تنهبها، وتسيطر على آبار نفط ومطاحن دقيق، ثم إنها تحصل على دخلٍ من ضرائب تفرضها على السكان المحليين (على أنها زكاة)، الذين امتثلوا بالمقابل لذلك. لقد استفاد كثير منهم – بخاصة الفقراء – من الخدمات التي تقدِّمها داعش، ويتراوح هذا من حل نزاعات، إلى توفير وظائف، إلى توزيع أغذية وتخصيص مساكن. وفي الواقع، يسرد محليون في الرقة أنه بوجود داعش، نشأ نموذج من دورة اقتصادية جديدة في المدينة؛ مثلًا: نظرًا إلى أن العملة الوحيدة التي تتعامل داعش بها هي الدولار الأمريكي، فقد ازداد تجَّار صرف العملات كثيرًا في مركز المدينة، وإضافة إلى هذا، يتكلم محليون عن المنتجات الغذائية في المتاجر المحلية مثل التمور والعسل التي لم يكونوا قد رأوها من قبل في ظل سيطرة النظام، ومن ثَم إذا استطاع المدنيون الاختيار بين داعش وبديل لها،

فسيكون ثقل هذه الخدمات عاملًا رئيسًا يمكن أن يأخذوه في الحسبان، وفي الوقت نفسه تجعل قسوة داعش دعم بدائل لها أمرًا خطيرًا ومكلفًا جدًّا.

الأمن: تأخذ داعش، أكثر من أي جماعة مسلحة أخرى، قضية الأمن على الأرض بجدِّية كبيرة، والتزامًا منها بقواعد إيديولوجية صارمة، لا تتردَّد الجماعة في استخدام القوة المفرطة لضمان استتباب الأمن، وهي تسعى أولًا إلى احتكار العنف في المنطقة التي تسيطر عليها؛ ففي الرقة استطاعت القضاء على الجماعات المسلحة المحلية الأخرى كلها بجيشها من المقاتلين الجهاديين المدرَّبين جيدًا، ومن ثم أصبحت الجهة الوحيدة التي توفِّر الأمن على الأرض بالشرطة الإسلامية التي تمثِّل ذارعها التنفيذية، والمحكمة الشرعية على أنها راسمة السياسة أو (الدولة)، وعندما لا تسيطر داعش تمامًا على منطقة، تغري أولًا المحليين المرهقين من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة النزاع بالتركيز على استئصال الجماعات المسؤولة عن النهب، من ثم تستخدم مزيجًا من الإكراه والقوة الناعمة للسيطرة المطلقة على المنطقة، وكانت تلك هي الحال في ريف دير الزور قبل أن توسِّع داعش سيطرتها لتستولي على المدينة، وكذلك الحال في حلب قبل أن تُخرجها منها جماعة جيش المجاهدين الأكثر قوة وشرعية.

وفي الوقت ذاته وعلى الرغم من افتقار داعش إلى الشرعية على الأرض بسبب قسوتها وهويتها غير المحلية، يُنظر إلى مؤسساتها على أنها حماية من الفوضى التي يسبِّبها فشل الدولة والنزاع القائم، وبدأ المحليون الذين لا يوافق كثير منهم بالضرورة على إيديولوجيتها وتطرُّفها، يستفيدون من محاكمها وخدماتها العامة؛ لأنها تضمن أمنهم، وإضافة إلى هذا يُنظر إلى سيطرة داعش على منطقة معينة بوصفها مقياسًا للأمان من براميل النظام العشوائية؛ فمثلًا: منذ بداية سيطرة داعش عليها، لم يستهدف النظام الرقة إلا نادرًا.

ومن ناحية أخرى نظرًا إلى استخدامها العنف ضد المحليين أنفسهم، يستمر كثير من هؤلاء بالنظر إلى داعش على أنها تهديد لأمنهم الشخصي، ولا تزال الجماعة تواجه- على نطاق ضيق- مقاومة محلية عنيفة وسلمية، وقد عزَّزت قوى مجتمع مدني العصيان المدني ضدها، وتستهدف قوى أخرى أعضاءها الجهاديين في الليل وتقتلهم، حين يدخلون أحياء تقطنها كثافة سكانية عالية من المحليين.

إن داعش غير غافلة عن حقيقة أن وحشيتها قد ضمنت قبول المحليين لها (خلف، 2014م)، ولحل هذه القضية، تركِّز على قدرتها في اكتساب الشرعية، وتروِّج داعش لنموذج من المواطنية أكثر قبولًا مما قدَّمه قادة فاسدون ونظاما سوريا والعراق، وعندما يتقيَّد مواطنو (دولتها الإسلامية) بقوانينها، يُوعد المحليون بالأمن؛ الجسدي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديني (خلف، 2014م). وهذه المواطنية مقبولة؛ لأن داعش قد تدبَّرت فعلًا ضمان الأمن الجسدي الفوري، وبخلاف جماعات متمرِّدة أخرى، فقد قدَّمت على الأقل وعدًا بأمن اقتصادي في نهاية المطاف. (كفير، 2014م).

الشرعية: خارج نطاق شرعيتها المستمدة من قدراتها، تفهم داعش أن عملياتها وإجراءاتها الوحشية ضد المحليين تستمر في الحد من شرعيتها، هذه هي الحال لا سيما أن معتقداتها وقيمها المتطرِّفة بعيدة عن المحليين السنَّة المعتدلين في سوريا، وعلى الرغم من ذلك، فلا تنوي داعش تغيير طرقها أو إيديولوجيتها الصارمة، وتسعى بدلًا من ذلك إلى زيادة شرعيتها باستيعاب المحليين عن طريق بناء علاقات معهم، أو تغيير إيديولوجيتهم تجاهها.

فيما يتعلق بجهود بناء علاقاتها، ونظرًا إلى أن المناطق التي تسيطر عليها قبلية أساسًا، تركِّز داعش على وجه الخصوص على العلاقات العشيرية،

وتتلاعب الجماعة بهم بتكتيك فرِّق تسد، ويبدو أنها تستفيد من خبرتها الطويلة في العمل ضمن قبائل. يشرح حسان (2014م) هذه العملية: بفهم المنافسة القبلية والاجتماعية المحلية وعداء كل طرف للآخر، حققت داعش نجاحًا في إثارة قبائل وأفراد من عشيرة واحدة بعضهم ضد بعض؛ لقد سعت أخيرًا إلى كسب ولاء زعماء قبائل مؤثرين والتحالف معهم، ونتج من ذلك عهود تتضمن مشاركة عائدات مالية من أجل ترقية شخصيات قبلية إلى مواقع نفوذ في المستقبل على حساب زعماء حاليين، ومن ثَم بتفويض عشائر إدارة شؤونها الخاصة مقابل الولاء لها، يبدو أن داعش تدير بعضًا منها إدارة غير مباشرة، وفي تحليل لـ (دابق)؛ مجلة داعش الإلكترونية، يلخِّص غامبهير (2014م) أن سلطة داعش استمرت بالتوسُّع، والعشائر نفسها بدأت تسعى إلى إعلان (بيعة) لها، وأنها بفعلها هذا، تستفيد من معونات التنظيم وعدم الإكراه مقابل الامتثال له، ويتجلى هذا عسكريًّا بتقديم مساعدات مادية، ومقاتلين، وأسلحة إلى داعش؛ أما سياسيًّا، فعن طريق المساهمة في الضرائب (الزكاة) (غامبهير، 2014م)، وبهذه الطريقة كانت داعش قد ضمنت جني أكبر فائدة من علاقتها مع العشائر وتكوين سلطة تحكمهم يصعب اختراقها.

وفيما يتعلق بجهود تغلغلها الفكري، فقد سعت داعش إلى إقناع السكان المحليين بإيديولوجيتها، ويبدو أن قادتها يفهمون جوهر نظرية كيستر وسلانتشيف (2014م)، التي تشير إلى أنهم على الرغم من عدم قدرتهم على التعبير عنها، فإن المدنيين لديهم أولويات إيديولوجية؛ بشأن علاقتهم مع الدولة، والدين، والإصلاح الزراعي... إلخ. والمسافة الإيديولوجية بين أولئك الذين يحكمون وأولويات هؤلاء المواطنين وليس الإيديولوجية نفسها، عامل مهم في إمكانية الحكم، فهي تجعل المدنيين يشكِّكون بشأن نوايا أولئك الحكام، ويصبحون بذلك أقل تعاونًا معهم، حيث يجري هذا على الرغم من فاعلية أولئك الذين يحكمون في تقديم خدمات وتحقيق الأمن.

لتقصير هذه المسافة الإيديولوجية، تعمل داعش على تحويل إيديولوجية السكان المحليين نحوها بالاستثمار بكثافة في تبرير إيديولوجيتها الدينية وفِكَر تنظيمات منافسة، وتستمر داعش في إنتاج حجج دينية، وعسكرية، وسياسية لتسوِّق صواب دولتها الإسلامية وصلابتها وانتصارها في نهاية المطاف (غامبهير، 2014م). وتدعم الجماعة كل هذا بمؤسساتها السياسية وإستراتيجية إعلامية صحيحة، والمثال الأكثر وضوحًا عنها هو مجلة داعش الإلكترونية دابق التي تبيِّن ببلاغة رؤية التنظيم، وتبرِّر سلطته، وتقدِّم حججه، وتسلط الضوء على تقدُّمه ليطلع عليه أتباعه (غامبهير، 2014م). وبناءً على مسوِّغ ديني، يهدف الموقع إلى بناء الشرعية الدينية لداعش و(دولتها الإسلامية)، وتشجيع مسلمين على الهجرة إليها (غامبهير، 2014م). وعلى الرغم من تطرُّفه، قد يكون خطاب هذه (الدولة الإسلامية) متزايد الإغراء لأولئك الذين خذلتهم حقوق الإنسان والديمقراطية وخطابات إيديولوجية أخرى، ويستمرون في مواجهة الموت والتعذيب، ويمنون بخسائر على المستويات كلها من قبل دول قومية استبدادية.

مضامين السياسة

نظريًّا، يقترح كيستر وسلانتشيف (2014م) أن رعاة أجانب وجهودًا محلية لمكافحة التمرُّد قد تمثِّل تحدِّيًا لقوى حكم المتمرِّدين بتغيير التكاليف النسبية لأعمالهم القهرية وتقديم الخدمات، وفي أثناء السعي لإنجاز هذه التغييرات، يُبرز النموذج أن راسمي السياسة والمانحين الدوليين يواجهون معضلة؛ فعلى الرغم من أن المساعدة العسكرية قد تكون حاسمة للضغط على الحكومة، فإن هذا ربما يزيد انتهاكات حقوق الإنسان وتطرُّف المتمرِّدين، ويخفض تكلفة الإكراه، وعلى نحو معاكس وعلى الرغم من الحاجة الماسَّة إليها، فإن المساعدات الإنسانية قد تمكِّن المتمرِّدين من اكتساب أفضلية تقديم خدمة أكثر

يسرًا، من ثَم تعزيز حكمهم، وإن يكن متطرِّفًا، وبمقتضى ذلك يقترح النموذج أن (يروِّض) المانحون المتمرِّدين بإغرائهم باعتماد إيديولوجيات وأفعال أكثر اعتدالًا نسبيًّا عن طريق هيئة المساعدات التي يقدِّمونها لهم وكميتها.

ظاهريًّا، التزم كثير من المانحين في سوريا بهذه التوصية، فالمؤشرات عن ازدياد التطرُّف المرتبط بالمساعدات حقيقة ويجب عدم تجاهلها. على كل حال، ما يغفل عنه النموذج هو أنه عندما تفقد قوى معتدلة (وإن يكن تحديدها صعبًا) الدعم العسكري والخدمي، ينتقل الحكم إلى أخرى؛ قوى متطرِّفة تتمتع بموارد أفضل مثل داعش؛ لذلك فإن مضامين حجب الموارد عن بدائل حيوية أخرى لجماعات متطرِّفة مهمة جدًّا أيضًا، ولموازنة أطراف القوة، يمكن أن يُقدَّم الدعم أيضًا بطرق أخرى غير العسكرية أو الإنسانية، وإلى قوى محلية مختلفة، مثل هيئات المجتمع المدني التي يمكنها تحميل الثوار المسؤولية على نحو أفضل. ومن دون دعم كافٍ، سيستمر المجتمع المدني يواجه قصورًا في الموارد والأموال والأمن، ومن ثَم، لضمان فاعلية المساعدات، يجب دعم إنشاء قاعدة مجتمع مدني محلي على الأرض، حيث تقدِّم دير الزور توضيحًا جيدًا عن نقطة ضعف المقاربة الدولية في التعامل مع القوة الحاكمة في سوريا؛ فمنذ استيلاء داعش على المدينة، أوقف مانحون كُثر دعمهم لقوى المجتمع المدني المحلي و(المجالس المحلية) خوفًا من (تمويل الإرهاب) إذا ما أُعيد توجيه الموارد إلى التنظيم. وعلى كل حال، تحد هذه السياسات- من ناحية أخرى- من قدرة بدائل أخرى لداعش على تقديم خدمات عامة بفاعلية، وعلى تحدي حكم التنظيم.

وأحد مظاهر الحكم المهمة الأخرى التي يغفل المجتمع الدولي عنها في سوريا هو الأمن، ويبدو اللاعبون الدوليون أكثر اهتمامًا بأمنهم الخاص ضد توسُّع داعش وتدفق الإرهابيين إلى بلادهم من تحقيق الأمن للسكان المحليين في سوريا (خلف، 2014م). وعلى مستوى أكبر وفي مدة أطول من مواجهة

داعش، كان أمن المدنيين السوريين، ولا يزال، مستهدفًا من قبل قصف النظام العشوائي. وعلى كل حال، لقد اختار المجتمع الدولي تشكيل تحالف ضد داعش فقط، وأن يتجاهل النظام مجددًا، وأصبح السكان المحليون ينظرون إلى مثل هذه الأعمال الدولية على أنها تزيد قدرة النظام القهرية (إيان ومنى، 2014م)، ويثير هذا رد فعل محليًّا داعمًا لداعش (حسان، 2014م)، التي على الرغم من وحشيتها، فإنها تعمل على الأقل لضمان الأمن على الأرض.

وفي ملحوظة واحدة إيجابية، يبدو أن عامل الحكم الوحيد الذي لم تتقنه داعش جيدًا هو الشرعية، ويمكن أن تفيد السياسة الدولية في إضعاف شرعية داعش بدعم بدائل محلية لها تكون مدنية وشاملة، والترويج لشرعية مرتبطة بالقدرة على الفعل بدعم تقديم خدمات عن طريق مجالس محلية ومجتمع مدني في آنٍ معًا، ويمكن تعزيز هذا التوجه بإعادة بناء الأمن على الأرض وبحماية المحليين ومؤسساتهم أساسًا من القصف العشوائي للنظام، وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من أن انبثاق مجتمع مدني عالمي حلم بعيد المنال، فإن مصداقية قيم حقوق الإنسان في مواجهة التطرُّف تحتاج إلى إعادة بناء وأن تُطبَّق بنزاهة ضد جناة السلطة من النظام إلى داعش إلى قوى دولية دعمت انتهاكات حقوق الإنسان، وسيكون لدى السكان المحليين بعد هذه الإجراءات حافز أكبر، وقد يواجهون خطرًا وتكاليف أقل في الثورة ضد داعش. ومن دون فهم هذه القوى المحلية والاستثمار فيها إلى جانب القوى الدولية استثمارًا مستدامًا، سيُحكم على الخطط المضادة لداعش بالفشل.

ملاحظات

1. انظر أيضًا (إيان ومنى، 2014م) و(حسان، 2014أ).
2. لمزيد من الشرح عن طريقة تصوُّر قوى دولية للحكم في سوريا، انظر (خلف، حكم من دون حكومة في سوريا: المجتمع المدني وبناء الدولة في أثناء النزاع، 2014م).

3. يعتمد هذا القسم على بيانات أساسية من مقابلات مع ناشطين مدنيين محليين، إلا إذا ذكر ما هو خلاف ذلك.
4. نموذج من عقد اجتماعي إسلامي يعبِّر فيه المحكوم عن الولاء للحاكم (كالدور، 2003م).
5. انظر (واشنطن بوست، 2014م).

المراجع	الرابط الإلكتروني
هـ. حسان، 2014م. **داعش تستغل مشكلات قبلية للسيطرة على أراضيها.**	http://www.theguardian.com/world/2014/oct/26/isis
هـ. حسان، 2014م. **ما يخسره جهاديو داعش من قوة من الضربات الجوية قد يربحونه في الشرعية.**	http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/sep/28/what
ب. إيان وم. منى، 2014م. **ضربات التحالف الجوية ضد داعش تساعد بشار الأسد**، بزعم ثوار سوريين.	http://www.theguardian.com/world/2014/oct/09/syria
ج. كيسترول، سلانتشيف. 2014م. **من محطّمي دول إلى صانعي دول**: إستراتيجيات حكم الثوار.	http://slantchev.ucsd.edu/wp/pdf/RebelGovern-W079.pdf
ناشونال بوست، 2014م. **لقد حشد التحالف المناهض لداعش ما يصل إلى 62 دولة ومنظمة.**	http://news.nationalpost.com/2014/09/26/mobilizing-the-world-up-to-62-nations-and-groups-have-joined-coalition-against-isis/
واشنطن بوست، 2014م. **الثورة القبلية في سوريا ضد الدولة الإسلامية**: تجاهل، واحتقان، واستياء.	http://www.washingtonpost.com/world/syria-tribal-revolt-against-islamic-state-ignored-fueling-resentment/2014/10/20/25401beb-8de8-49f2-8e64-c1cfbee45232_story.html
زاكري لوب، 2014م. **بيان خلفية: الدولة الإسلامية في العراق والشام.**	http://www.cfr.org/iraq/islamic-state-iraq-syria/p14811

- د. بريكرهوف، 2005م. **إعادة بناء الحكم في دول فاشلة ومجتمعات ما بعد النزاع**: مفاهيم أساسية وموضوعات متقاطعة. Public Administration and Development، المجلد 25، الصفحات 3-15.
- ل. إدواردز، 2010م. **بناء الدولة في أفغانستان**: حالة تُظهر الحدود International Review of the Red Cross، 92 (880)، الصفحات 967-991.
- م. فيشر، 2006م. **المجتمع المدني في تحوُّل النزاع**: تكافؤ، وإمكانيات، وتحدِّيات. بيرغوف: مركز أبحاث بيرغوف لإدارة بنَّاءة للنزاعات.
- هـ. ك. غامبهير، 2014م. **بيان خلفية _ دابق**: التراسل الإستراتيجي للدولة الإسلامية. معهد دراسات الحرب.
- م. كالدور، 2003م. **المجتمع المدني العالمي**: رد على الحرب. كامبريدج: مطبعة بوليتي.
- إ. كفير، 2014م. **جماعة الهوية الوطنية و(عدم) الأمان الإنساني**: حالة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). سيراكوز: معهد الأمن القومي ومكافحة الإرهاب.
- ر. خلف، 2014م. **حكم من دون حكومة في سوريا**: المجتمع المدني وبناء الدولة في أثناء النزاع. سانت أندروز: مجلة دراسات سورية.
- ر. خلف، و. رمضان وف. ستوليز، 2014م. **النشاطيَّة في الأوقات الصعبة**: المجتمع المدني في سوريا (2011-2014م)، بيروت: فريدرك-إبرت-ستيفتونغ.
- ر. ماك جنتي، 2011م. **بناء السلام العالمي والمقاومة المحلية**: نماذج هجينة للسلام. هامبشير: بالغريف مكميلان.
- د. روبرتس، 2011م. **بناء السلام الليبرالي والحكم العالمي**: خارج المدن. نيويورك: دراسات روتليدج عن السلام وحل النزاعات.
- أ. ي. زيلين، 2014م. الحرب بين داعش والقاعدة للسيطرة على حركة الجهاد العالمي. Research Notes. 2006، المجلد 20، الصفحات 1-11.
- ر. زوليك، 2008م. **دول هشَّة: تحقيق التنمية**. Survival: Global Politics and Strategy، 50(6)، الصفحات 67-84.